كلمة ونص

ميشيل خياط

المفاضلة.. نهاية أم بداية

صدرت قبل أيام المفاضلة الجامعية الأولى، وتميزت بانخفاض نسبي بمعدلات القبول، وبكثرة الاختبارات كشرط للقبول، إلى جانب العلامات في الشهادة الثانوية.

وبما أن هذه المفاضلة- غير نهائية- فإن الطالب يفتقر إلى اليقين وسيضطر إلى الخضوع لاختبارات في عدة اختصاصات كي يضمن كلية ما في النهاية، علماً أن الاختبارات قد حشرت في أيام معدودة.

لقد جرى الترويج لانخفاض المعدلات، وما تم الإعلان عنه، هو مبدئي وليس نهائياً، ولاسيما للكليات الطبية ذات السنة التحضيرية «٢٢٩درجة»، مع تحديد ٥٠ بالمئة للطب فقط و٥٠ بالمئة لطب الأسنان والصيدلة.

ويجب لفت الانتباه إلى أن المقاعد المقترحة للسنة التحضيرية هي «٧٦٤٦» مقعداً حسب جريدة «الوطن»، أي بنقص مقداره «٧٥٤» مقعداً عن العام الماضي، فهل يستحق هذا الوفر كل ذاك العناء في صوغ عام دراسي صعب جداً تمخض عن امتحانات ذات أجواء رديئة، أدت إلى انخفاض علامات المجتهدين «والوقائع باتت محكية مراراً، بدءاً من الامتحان المؤتمت الفاشل المُحبط، مروراً بأسئلة الرياضيات التعجيزية وانتهاء بالتأخر في توزيع أسئلة الرياضيات في الدورة التكميلية لمدة ساعة..! ولم تعوض..!!» وهذا غيض من فيض.

ثم هل كان هذا الوفر يستحق رسوب ٤١٨١٩ طالباً وطالبة بالمقارنة مع العام الماضي...!!

تعلمون أنه بات لدينا ٢٨ جامعة عامة وخاصة يتلقى العلم على مقاعدها ٧٠٠ ألف طالب وطالبة، أتستكثرون عليها تخريج ٤٠٠٠ طبيب بشري كل عام..؟

يقول الدكتور هاني الخوري في محاضرة قيمة جداً، إن عدد الأطباء الذين يغادرون سورية سنوياً ٤٠٠ طبيب «وهذا موثق لدى نقابة الأطباء».

ما من شك أن أغلبهم يغادرون للاختصاص، ولنفرض للعمل فهل يستحق هذا العدد كل ذاك الذبح...؟.

وكل هذا السعي لتقليص عدد المقبولين في السنة التحضيرية...؟ إنها فرصة لسورية لأن الكثير من طلابها لديهم حماسة وحب الدراسة في تلك الاختصاصات وأرى أن نشجعهم لا أن نكبح جماحهم.

ومن المؤسف أنه مثلما تراكمت في مسار وزارة التربية جملة من الصعاب المضنية، أشرنا إلى بعضها، لسنا لدى وزارة التعليم العالي انتباهاً مفاجئاً، في هذه السنة بالذات إلى «سياسة القبول، والسعي إلى جعل التعليم المهني ٣٥ بالمئة من مجمل التعليم العام، وكأنه لا يوجد من يلاحظ ويدرس» أن التعليم المهني لم يصمد على الـ٣٠ بالمئة حسب قرار القيادة القطرية، في مطلع الألفية الثانية، بل انهار إلى ١٣ بالمئة العام الماضي بسبب التسرب الكبير، وهذا التراجع مستمر لأنه لم يتم تطبيق القانون ٣٨ على نطاق واسع ولم تُحول المدارس المهنية إلى مراكز إنتاجية بمجملها، لتوفر حافزاً مالياً للطلاب، يغريهم بقوة على التسجيل الطوعي فيها، والكلام ذاته يصلح للمعاهد التقانية التي لم تنفذ القانون ٣٩ كما يجب أن يُنفذ.

ما من شك أنها طروحات إيجابية، لكن اللافت فيها ظهورها المفاجئ الحاد في هذه السنة «الكبيسة» تربوياً.

تعلمنا أن العلم نور، فهل زيادة رسوم التسجيل في الجامعات الحكومية إلى ٣٠ ألفاً للكليات النظرية و٥٠ ألفاً للكليات العملية، وهل رفع رسوم التسجيل في التعليم الموازي إلى ٢,٥ مليون ليرة سورية و ١,٨ مليون و١,٤ مليون في الكليات الطبية والهندسية، يغري على التهافت على العلم واكتساب المهارات الحياتية.

لكن هذا كله بكفة، وأن يقول وزير التربية إن الانخفاض في عدد الناجحين في الشهادة الثانوية، مؤشر قوي جداً إلى انخفاض معدلات القبول بالمفاضلة، وإن فحص السبر للأحرار، حرم عشرة آلاف طالب من التقدم لامتحانات الشهادة الثانوية، هو بكفة ثانية..!

رقم يدمع العينين، وخسارة فادحة لشبان وشابات لديهم الرغبة في التعلم.

ونكرر أن أرقام المفاضلة للعام الحالي مبدئية، وللحدود الدنيا ونأمل ألا ترتفع كثيراً، خذوا أكبر عدد ممكن من الطلاب للجامعات، ومن الأفضل حسب رغباتهم فهذا في مصلحة الوطن، ولاسيما أن عودة المعيدين تحسنت بنسبة ٧٥ بالمئة «الوطن ١٣-٣-٢٠٢٤» وبات يعود ١٠٠ معيد كل عام للتدريس في جامعاتنا.

الطالب ليس عبئاً إلا عندما يبقى خارج الجامعة متسعاً أو متشرداً، احتضنوه وفي ذلك ربح وطني كبير.

القروض متوقفة.. وصعوبات في الحصول على قرض السخان الشمسي

تركيب ١٨٣٣ منظومة للطاقة المتجددة في اللاذقية

اللاذقية- عبير محمود

مع اقتراب فصل الشتاء، طالبَ مواطنون في اللاذقية بضرورة منح تسهيلات للحصول على قرض السخان الشمسي أسوة بقرض الطاقة المتجددة، ذلك في ظل عدم القدرة على تسخين المياه على التيار الكهربائي للانقطاع المتكرر كما كل عام.

وأشار مواطنون إلى عدم القدرة على التقدم بطلب للحصول على قرض السخان الشمسي الذي يقدمه صندوق دعم الطاقات المتجددة، بسبب عدم قبول المصارف ذات الكفلاء الذين يكفلونهم بقرض الطاقة المنزلي، وطلب المصارف كفلاء جدداً، الأمر الذي يجد فيه أي موظف أو مقترض صعوبة بالغة لكون معظم الموظفين باتوا كفلاء لغيرهم وهكذا!.

وتساءل مواطنون عن سبب عدم إتاحة الفرصة أمام الراغبين بالحصول على سخان شمسي بتسهيلات من حيث تأمين الكفلاء عبر التأمينات الاجتماعية K على سبيل المثال أسوة بقروض ذوي الدخل المحدود، ما يتيح لهم تركيب السخان الشمسي والتنعم بالمياه الدافئة في الشتاء، وبالوقت نفسه توفير أعطال كهربائية على الجهات المعنية نظراً لأن آلاف المنازل «تشغل السخان الكهربائي بالدقيقة نفسها» عند وصل التيار ما يتسبب بأعطال حسبما كانت تذكر شركة الكهرباء.

وفي إحصائية عن صندوق فرع الطاقة يتبين أنه لا أحد حتى الآن لم يحصل على قرض السخان الشمسي، وذلك بسبب عدم القدرة على تأمين كفلاء غير كفلاء القرض المنزلي، وهذا يدل على ضرورة إيجاد حل لهذه الإشكالية ليكون بمقدور المواطنين الحصول على قرض السخان الشمسي بسهولة.

في السياق، أكد مدير فرع صندوق دعم الطاقات المتجددة في اللاذقية، مهند علي لـ«الوطن»، أنه على الرغم من استمرار المصارف بالتوقف عن استقبال طلبات الاستفادة للحصول على قروض الطاقة الشمسية، فقد نفذ الصندوق ١٨٣٣ مشروعاً في المحافظة.

وبيّن علي أن من بين للمشروعات المنفذة، تركيب ١٧٩١ منظومة طاقة متجددة منزلية، مقابل ٣٣ منظومة طاقة متجددة «تجارية وزراعية»، و٩ منظومات طاقة متجددة «زراعية»، على حين أنه لم يتم تنفيذ أي مشروع لقرض سخان شمسي حتى تاريخه.

ونوه علي بأن المصرف التجاري متوقف عن استقبال طلبات الاستفادة من قروض الطاقة الشمسية منذ تاريخ ١٢ أيار الماضي، ومصرف التسليف الشعبي متوقف منذ تاريخ ١٥ أيار الماضي.

يشار إلى أن المصارف المذكورة كانت قد أصدرت تعاميم خاصة بها في شهر أيار الماضي، تطلب فيها من وزارة الكهرباء – صندوق دعم الطاقة المتجددة، التريث بإرسال طلبات قروض الطاقة المتجددة وذلك نظراً لحجم العمل الكبير وتراكم هذه الطلبات لدى فروع المصرف من دون معالجة، ريثما يتم الانتهاء من معالجتها، وفقاً لإدارة المصرف، مع الإشارة إلى أن إدارات المصارف المذكورة كانت قد حددت مدة معينة لا تتجاوز شهرين للعودة إلى استقبال الطلبات إلا أن الطلبات متوقفة حتى تاريخه.

معتمدون لا يلتزمون بالتسعيرة.. وتعبئة من نحو ٣٥٠٠ إلى ٤ آلاف أسطوانة يومياً

شكاوى في السويداء من تأخر رسائل الغاز

السويداء- عبير صيموعة

ما زالت قضية التأخير برسائل أسطوانات الغاز الإشكالية الأهم لدى الأهالي، حيث أكد عدد من الأهالي لـ«الوطن» أن التأخير في وصول الرسائل أنهك الجميع في البحث عن البديل سواء من السوق السوداء للمادة أم شراء «بوابير الكاز» وتعبئتها بخلط مادتي البنزين والمازوت لعدم توافر مادة الكاز والبقاء تحت خطر استعمالها أو اللجوء إلى الحطب في الأرياف من دون المدينة مطالبين بضرورة تأمين المادة والتقليل من فترة استلامها قدر المستطاع وكسر حاجز ٧٥ يوماً و٨٠ يوماً لوصول رسالة الاستلام.

كما اشتكى الكثير من الأهالي من معتمدي الغاز لعدم التزامهم بالتسعيرة التي حددتها لجنة تحديد الأسعار في المحافظة، وخاصة استبدال أسطوانات الغاز مرفوع الدعم «الحرّ»، وذلك من خلال تقاضيهم مبالغ إضافية تصل حتى ١٠ آلاف ليرة كزيادة على تسعيرتها النظامية.

وبينوا في شكواهم أن معتمدي الغاز يتقاضون منهم لقاء استبدال أسطوانة الغاز مرفوع الدعم من ١٤٠ إلى ١٥٠ ألف ليرة، حسب المنطقة وبعدها عن موقع الشركة في المدينة، علماً أن التسعيرة المحددة من لجنة تحديد الأسعار تقتضي بيعها للمواطن من المعتمد بـ١٣١ ألف ليرة ليضاف إليها الشكاوى من وجود نقص في وزن أسطوانات الغاز وعدم استمرارية خدمتها لأكثر من ١٥ يوماً وبعضها لا يتجاوز الـ١٠ أيام.

وطالب أصحاب الشكاوى بضرورة وجود اللجان التموينية في الوحدات الإدارية لدى المعتمد أثناء توزيع مادة الغاز لإلزامه بالتسعيرة والتحقق من وزن الأسطوانات الذي لا يتم إلا عند إلزام كل معتمد بشراء قبان إلكتروني حسب العقد المبرم مع شركة المحروقات.

رئيس مكتب نقابة العمال في فرع المحروقات حازم الحلبي أكد لـ«الوطن» أنه تتم تعبئة أسطوانات الغاز بمعمل تعبئة أسطوانات الغاز في فرع محروقات أتوماتيكياً عن طريق قبانات وأجهزة دقيقة لتبيان الوزن في الأسطوانة المنزلية منها بمعمل ١٠ كيلو غرامات غاز سائل، حيث يجب أن تصل مع الحديد إلى ٢٤ كيلو غراماً مع فرق ٢٠٠ غرام ناقص أو زائد حسب وزن الحديد، أما أسطوانة الغاز الصناعي فتتم تعبئة ١٦ كيلو غرام غاز سائل وبإجمالي وزن مع الحديد ٣٨ كغ بزيادة أو نقصان ٤٠٠ غرام فروقات حسب وزن الحديد.

ولفت إلى أن قيام الفرع يومياً بتعبئة ما بين ٣٥٠٠ أسطوانة إلى ٤ آلاف في حال توافر المادة مع الاستعداد ضمن الخطة الإنتاجية إلى العمل وصولاً إلى طاقة إنتاجية بمعدل يزيد على ٦ آلاف أسطوانة يومياً، إلا أن عدم توافر مادة الغاز مركزياً واستقدامها للمحافظة عن طريق صهاريج فروع الشركة الأربعة التي تم تصنيعها في سبعينات وثمانينات القرن الماضي والتي تتعطل بشكل شبه يومي وتحتاج إلى الإصلاح حال دون تأمين المادة بالكميات المطلوبة، إضافة إلى المعاناة ضمن معمل الغاز من عدم توافر قطع التبديل عند حدوث الأعطال مما يدفع الشركة إلى الاعتماد على الخبرات المحلية للفنيين الذين يعملون ليلاً نهاراً لضمان استمرار العمل، إضافة إلى عدم وجود عدد كاف من عمال التعبئة مما يضطر إلى استئجار أو التعاقد مع عمال لشهرين أو ثلاثة أشهر مع حاجتهم إلى التدريب بما لا يقل عن الشهر.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء علاء مهنا أكد لـ«الوطن» أن التسعيرة النظامية لاستبدال أسطوانة الغاز الحرّة من فرع الشركة هي ١٢٦ ألف ليرة، في حين حددت تسعيرتها واصلة للمواطن بـ١٣٦ ألف ليرة ومن الممكن أن تصل إلى حدود ١٣٣ ألف ليرة.

رغم تقديمهم اعتراضات.. مزارعو من سهل عكار يشتكون: لم نحصل على تعويضاتنا جراء الفيضانات حتى الآن

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من الكثير من مزارعي قرية المدحلة في سهل عكار الذين يملكون الأراضي المحاذية لنهر أبو الورد أكدوا فيها أنهم لم يحصلوا بعد على التعويضات جراء الفيضانات التي حدثت في شهر كانون المنصرم رغم الأضرار الجسيمة التي لحقت بالزراعات المحمية «كوسا بندورة وفريز»، قائلين: حضرت لجان وكشفت على الأضرار وقدرت الأضرار ولكن لم يتم التعويض لنا فتقدمنا باعتراضات ولم نر أي مسؤول من الزراعة يقف إلى جانبنا ويعوض علينا، رغم صدور قرار من رئاسة مجلس الوزراء بتقديم التعويض للمعترضين ولم نتل قرشاً واحداً وحتى الآن لم نر ولو شخصاً واحداً من أصحاب الشأن إن كان من الزراعة أو الموارد المائية!

وأضافوا: حتى إنه لم يتم إرسال آلية لتسوية مجرى النهر أو تعزيل السواقي التي اكتسحها الفيضان وأصبحت شبه مساوية للأرض بعد أن كانت تستوعب كميات كبيرة من المياه أثناء موسم الأمطار وأصبحت مملوءة بالقصب الذي جرف مع الفيضان، مشيرين إلى أنه كما هو معروف المزارعون يعلقون آمالاً على الموسم لكي يسد الرمق فيه، قائلين: لم تعد لدينا القدرة على جلب آلية للتعزيل لأن ساعة الآلية «الباكر» تجاوزت ٥٠٠ ألف ليرة.

من جهته أكد مدير الموارد المائية بطرطوس محمد محرز أن الهطلات المطرية الغزيرة والواردات القادمة من إلى القرى المتضررة «خربة الأكراد- الحسنة- الرنسية- المشيرفة- تل عدس- زربلبط- حكر الضاهري- البصيصة- بني نعيم- الجويميسة- الخربة» والمنازل المغمورة، وتنظيف الطرق وتسليك العبّارات لتصريف المياه، ولا تزال هذه الإجراءات مستمرة حتى تاريخه.

وأضاف: تمت المعالجة الإسعافية لهذه الفتحات في ذلك الوقت بآليات وكوادر المديرية وفق الإمكانات والظروف الجوية السائدة حيث تم إغلاق خمس فتحات على المصرف «MJD-12-1» وثلاث فتحات على المصرف «MD-12» والمصرف «MD-13» وأنهار أبو الورد والعروس وخليفة، وتم التنسيق مع ممثلي وزارة الدفاع في حينه وتم ترميم الساتر الترابي على نهر الكبير الجنوبي من ممثلي وزارة الدفاع.

وأشار إلى أنه لكون المعالجة الدائمة تتطلب إجراء دراسة فنية شاملة تأخذ بالاعتبار الظروف الحالية للموقع، تم تشكيل لجنة مشتركة من كوادر الهيئة العامة للموارد المائية ومديريتنا للعمل على وضع الحل الفني المطلوب وتم إعداد إضبارة فنية لترميم الفتحات المتضررة بالفيضان على أنهار «أبو الورد- العروس- خليفة» والمصرفين «D-12 و MD-13» وإعاسة بعض المواقع بالبيتون، مؤكداً أنه يتم حالياً القيام بالإجراءات المتعلقة بالتعاقد مع إحدى شركات القطاع العام قبل موسم الأمطار بقيمة مالية ٩٥٨ مليون ليرة، كما أن المديرية قامت بوضع خطة لأعمال التعزيل للمصارف وبعض الاختناقات في أنهار «أبو الورد- العروس- خليفة»، قبل موسم الأمطار، كما تم الانتهاء من أعمال العقد المبرم مع الشركة العامة للمشروعات المائية قبل الفيضان لرفع أكتاف المصرفين «D-12 و MD-13» ونهر العروس وتنفيذ إعساء حجري لهذه المصارف.

التي تصب في نهر الكبير الجنوبي، الأمر الذي أدى إلى دخول مياه نهر الكبير الجنوبي نتيجة فيضانه وارتفاع منسوبه إلى الأراضي السورية في منطقة حكر الضاهري والرنسية وخربة الأكراد «٣ فتحات» وحدوث تخرب ونخور في عدة مواقع بأكتاف المصارف.

وعن الإجراءات المتخذة أوضح محرز أن المديرية قامت منذ اللحظات الأولى بإجراءات إسعافية من خلال كوادرها وآلياتها من خلال تسليك الطرق المؤدية إلى القرى المتضررة «خربة الأكراد- الحسنة- الرنسية- المشيرفة- تل عدس- زربلبط- حكر الضاهري- البصيصة- بني نعيم- الجويميسة- الخربة» والمنازل المغمورة، وتنظيف الطرق وتسليك العبّارات لتصريف المياه، ولا تزال هذه الإجراءات